



بقلم: بدر مشاري الحميضي

تطور مفاهيم التنمية

شهد الصندوق الكويتي منذ إنشائه قبل ما يزيد على أربعة عقود تطورات هامة شملت مناحي عديدة في قضايا التنمية وشؤونها، ويستدل من خلال تعاون الصندوق مع مائة دولة من الدول النامية التي قدم لها الصندوق مساعدات إنمائية أن تلك الدول بدأت تتكيف مع التطورات التي طرأت على مفاهيم التنمية، كما كان عليها أن تواجه التحديات التي فرضتها الظروف المستجدة على الصعيدين الخارجي والمحلي.

لقد أدى التغير في مفاهيم التنمية إلى قيام الدول المعنية بإجراء العديد من الإصلاحات الاقتصادية والمالية والإدارية بحيث تكون أكثر انسجاماً مع مفهوم التنمية الشاملة الذي يعني

بالمقام الأول بمكافحة الفقر والتنمية البشرية وما تطلبه من توفير الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة، بالإضافة إلى الاهتمام الخاص بالبيئة لتحقيق التنمية المستدامة، وهو مفهوم يتخطى ما كان سائداً قبل أربعة عقود، حيث أعطى الأولوية للنمو الإقتصادي بإعتباره رديفاً للتنمية.

وفى ظل المتغيرات المتسارعة والبيئة الإقتصادية العالمية الجديدة أصبحت السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدول ذات شأن كبير فى إطار إستراتيجيات التنمية الشاملة، وضمن الأولويات التي تشملها . ويستدل من نشاط الصندوق الذي يشمل ٦٣١ مشروعاً فى مائة دولة نامية أن هناك العديد من الدول التي لا تزال بحاجة إلى تطوير البنية الأساسية كالمطرق والإتصالات لتمكين من توفير المقومات الرئيسية اللازمة للنهوض بتنمية القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة وغيرها، وتوفير الخدمات الضرورية للقطاع الخاص الذي يضطلع بدور رئيسي فى معظم إستراتيجيات التنمية وما تشمله من أولويات وما تستند إليه من مفاهيم.

بدر مشاري الحميضي